Distribution: Restricted
Original: English

EB 2001/74/R.8
البند 3(ز) من جدول الأعمال

6 December 2001
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والسبعون

روما، 5-6 ديسمبر/كانون الأول 2001

تقرير لجنة مراجعة الحسابات

1 – تود لجنة مراجعة الحسابات، في اعقاب دورتها الخامسة والسبعين في 3 ديسمبر/كانون الأول 2001، أن توجه عناية المجلس التنفيذي إلى المسائل التالية.

تعليقات رئيس الصندوق على استعراض وظيفة المراجعة الداخلية

2 – طلب إلى رئيس الصندوق أن يتقدم بمعلومات مرتدة غير رسمية عن نتائج استعراضه لوظيفة المراجعة الداخلية، بما في ذلك النظر في الهيكل الوظيفي لوحدة المراجعة الداخلية ومواردها. وبدأ الرئيس بالتأكيد على أهمية وظيفة المراجعة داخل الصندوق. ولاحظ أن استعراضه لهذه الوظيفة قد بدأ في التو وأن انطباعه الأول هو أن النظام جيد، إلا أن بالمستطاع إدخال تحسينات على تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية. وفيما يتعلق بالهيكل الوظيفي لاحظ الرئيس أن مستوى الموارد الذي يخصصه الصندوق للمراجعة الداخلية يماثل ما هو قائم في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. ولم تعمل وحدة المراجعة الداخلية في العام الماضي بطاقتها الكاملة بسبب وجود وظائف شاغرة فيها، على أن من المنتظر أن يتم اشغال كل وظائفها وأن تعمل بالمستوى العادي في عام 2002. وخلص الرئيس إلى أنه سيواصل استعراضه لوظيفة المراجعة الداخلية وأن يركز على السبل الممكنة لتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية بفعالية أكبر عوضا عن الاهتمام فحسب بزيادة حجم وظيفة المراجعة.

3 – ووافق الرئيس على تزويد اللجنة بالمزيد من المعلومات المرتدة في دورتها المقبلة في أبريل/نيسان 2002.

هيكل لجنة مراجعة الحسابات، ومهمتها، واختصاصاتها

4 – عقدت لجنة مراجعة الحسابات اجتماعا غير رسمي في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2001 لاستعراض ومناقشة هيكلها، ومهمتها، واختصاصاتها بغية توفير المشورة إلى المجلس التنفيذي حول طائفة أوسع من القضايا المالية.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفييد طلب النسخ الإضافية.

وخلــص هــذا الاجتماع إلى أن هناك حجة بديهية لاستعراض وظيفة لجنة مراجعة الحسابات وأنه سيتم اتخاذ التدابير التالية:

(أ) يحــدد رئــيس اللجــنة، بمســاعدة الأمانة العامة، طرق عمل لجان مراجعة الحسابات/المالية في المنظمات المماثلة الأخرى.

(ب) وعلى أساس المعلومات المذكورة أعلاه وما دار من مناقشات في الاجتماع غير الرسمي، فإن رئيس اللجنة سيعد وثيقة تحدد القضايا والخيارات المتصلة بتوسيع مهمة لجنة مراجعة الحسابات.

(جـ) وســتجتمع لجنة مراجعة الحسابات في مطلع عام 2002 لمناقشة الوثيقة وسترفع تقريرا باستنتاجاتها إلى المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والسبعين في أبريل/نيسان 2002.

موجز المراجع الخارجي عن التوصيات السابقة المتصلة بإجراءات الرقابة الداخلية

5 - وخلال استعراضها لمذكرة المراجع الخارجي عن إجراءات الرقابة الداخلية في سبتمبر/أيلول 2001 والناشئة عــن مراجعــته للكشوف المالية لعام 2000، طلبت اللجنة إلى المراجع الخارجي تقديم قائمة كاملة بالتوصيات السابقة للمــراجعة الخارجية عن إجراءات المراقبة الداخلية والمحاسبة، إلى جانب وصف للتدابير المتخذة. واستعرضت اللجنة الموجز الناجم عن ذلك، وطلبت توسيعه ليوضح المواعيد النهائية للتدابير التي لم تنفذ بعد؛ ووافقت على أن من الواجب اخضاع هذا الموجز لاستعراض سنوي.

6 - ووافقــت اللجــنة على ضرورة إعداد وثيقة عن قضايا أمن النظم التي يشير اليها الموجز، وأن من الواجب استعراض هذه الوثيقة أثناء الدورة المقبلة للجنة مراجعة الحسابات.

عقد المراجع الخارجي

7 - جــرى توزيــع عقد المراجع الخارجي لعمليات مراجعة حسابات عام 2001 للإحاطة والعلم. وناقشت اللجنة قضــية المســؤولية المحــدودة للمراجعيــن وطلبت تزويدها بالمزيد من المعلومات عن ماهية السبيل الذي سيلجأ إليه الصــندوق إذا لم تؤد خدمات المراجعة الخارجية المهام الموكلة إليها. وقررت اللجنة أن من الواجب عرض مشروع عقد الخدمات عليها عند مناقشتها لمسألة تعيين المراجع الخارجي.

8 - ووافقــت اللجنة على دراسة مسألة ما إذا كان عليها استعراض العقود الرئيسية التي يبرمها الصندوق عندما تنظر في توسيع نطاق مهمتها.

تعاقب شركات مراجعة الحسابات

9 - بــدأت اللجنة استعراضها الدوري لتعاقب خدمات المراجعة الخارجية وناقشت بالتفصيل منافع ومثالب تناوب المراجعيــن الخارجييــن بصورة منتظمة. وعلى الرغم من أن الصندوق راض عن عمل المراجعين الخارجيين، وهم

شركة برايس واترهاوس كوبرز، فقد تم الاتفاق على أن المنافسة تشكل عاملا مهما. وبما أن شركة برايس واترهاوس كوبرز، قد اضطلعت بمهمة المراجعة الخارجية للصندوق على مدى 23 عاما، فقد اتفقت اللجنة بأن على الصندوق استجلاب عروض لهذه الخدمات. ومن الواجب القيام بذلك في أسرع وقت ممكن لإنجاز العملية في موعد يتيح تعيين مراجعين خارجيين لعمليات مراجعة عام 2002. وتم الاتفاق على أن من الواجب اعتبار شركة برايس واترهاوس كوبرز مؤهلة للمشاركة في تقديم العروض.

10 - وطلب رئيس اللجنة إلى الأمانة العامة إعداد وثيقة تعرض على لجنة مراجعة الحسابات في ختام دورة المجلس التنفيذي يوم الخميس 6 ديسمبر/كانون الأول 2001، حول الخطوات الأساسية اللازمة في العملية المقترحة لاستجلاب العروض بالنظر إلى الحاجة إلى تقديم توصية إلى الدورة الخامسة والسبعين للمجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2002.

استحقاقات التأمين الطبي بعد الخدمة

11 - طلبت اللجنة في دورتها الثالثة والسبعين في أبريل/نيسان 2001 إلى الأمانة العامة تقديم وثيقة تحدد مبادئ خطة استحقاقات التأمين الطبي بعد الخدمة وأسباب زيادة نصيب الصندوق من الخصوم. وقد طرحت أحكام الخطة الرئيسية على أعضاء اللجنة، وشرحت أسباب زيادة نصيب الصندوق على النحو التالي:

(أ) الفارق في نوع تقرير التقييم الاكتواري الذي طلب إعداده عام 1997 وعام 1999؛

(ب) انخفاض نبنسبة 5% في عدد الموظفين العاملين في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المشاركين في الخطة (وهو ما أسفر عن زيادة حصة الصندوق في الخصوم الاكتوارية). وقد اشير إلى أن أصول الخطة غير مجمعة. فكل منظمة تحتفظ بأصول نصيبها من خطة استحقاقات التأمين الطبي بعد الخدمة. وعلى هذا فإن أي زيادة في التمويل أثناء الفترة الراهنة ستتراكم لصالح الصندوق في الفترات المقبلة.

(جـ) زيادة عدد الموظفين العاملين في الصندوق والمشاركين في الخطة نتيجة تغيير الشروط التعاقدية للموظفين المندرجين في فئة المؤقتين من ذوي العقود الطويلة في مارس/آذار 2000.

12 - ومن المزمع إجراء الاستعراض الاكتواري المقبل في نهاية عام 2001.

اقتراح بشأن مصرف الايداع العالمي والخدمات المساعدة

13 - قررت اللجنة في دروتها الثالثة والسبعين أن من الواجب استجلاب عروض لخدمات الحفظ. وعلى هذا فقد طرح عطاء لخدمات الحفظ والخدمات المساعدة على ثماني شركات في سبتمبر/أيلول 2001، ونتيجة ذلك تم تلقي سبعة عروض بحلول 30 أكتوبر/تشرين الأول 2001. وجرى فض العروض التقنية في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2001، وهناك

عملـية تقيـيم جاريـة حاليا بشأنها. وستفضي المعلومات السعرية حال اتمام عملية التقييم التقني التي ينتظر أن تنجز بحلول نهاية ديسمبر/كانون الأول 2001.

14 - وستستعرض اللجنة نتيجة العطاء في دورتها في مارس/آذار 2002.

رسوم الحفظ

15 - لم تتمكن شركة ستيت ستريت من توفير تقسيم تفصيلي لرسوم الحفظ. وتقوم الأمانة العامة بمتابعة الأمر. وقد أشير إلى أن واحدا من الحلول التالية قد ينفذ في نهاية المطاف:

(أ) يمكـن الحصول على خطاب توضيحي من المراجعين الخارجيين لشركة ستيت ستريت فيما يتصل بطـريقة حساب رسوم الحفظ المفروضة على الصندوق (لا بد من أن يتحمل الصندوق تكلفة إعداد هذا الخطاب)؛

(ب) يمكـن الحصول على خطاب توضيحي من مسؤول الامتثال في شركة ستيت ستريت بشأن طريقة حساب رسوم الحفظ المفروضة على الصندوق؛

(جـ) يمكن أن يقوم أعضاء وحدة المراجعة الداخلية في الصندوق وموظفي الخزانة في الصندوق بزيارة مقر شركة ستيت ستريت لاستعراض طريقة حساب رسوم الحفظ المفروضة على الصندوق.

16 - واقترحـت اللجـنة اعتبار شركة ستيت ستريت غير مؤهلة للمشاركة في مناقصة خدمات الايداع والخدمات المساعدة إذا ما عجزت عن توفير تفاصيل عن طريقة حسابها للرسوم التي تفرضها على الصندوق.

اتفاقية الخدمات المشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي

17 - رحبـت اللجـنة خـلال دورتها الثالثة والسبعين من حيث المبدأ بفكرة إبرام اتفاقية خدمات مشتركة لمراقبة الاسـتثمارات، ولو أنها لم تكن مقتنعة بأن تكاليف ومنافع ومخاطر مثل هذه الاتفاقية قد حظيت بتقييم كامل. وأخطرت اللجـنة أنه بعد المداولات مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة قرر الصندوق عدم إبرام اتفاقية مثل هـذه للخدمـات المشتركة. على أن اللجنة لاحظت وأيدت علاقة العمل الوثيقة القائمة بين المنظمات الثلاث في ميدان الاستثمار.

نظام القروض والمنح

18 - أعلمت اللجنة في دورتها الرابعة والسبعين أن إدارة الصندوق قد لاحظت الحاجة الملحة إلى الاستعاضة عن الـنظام البالي للقروض والمنح. وطلبت اللجنة عرض خطة للتنفيذ أمامها. وأخطرت اللجنة أن الإدارة وافقت، وكجزء مـن بـرنامج تطوير أسلوب العمل، على أن من الواجب الاستعاضة عن النظام الحالي للقروض والمنح بتصميم جديد يمكـن دمجه مع نظم الصندوق الأخرى ويكون قادرا على تلبية المتطلبات الوظيفية لكل المستخدمين. وعلى ذلك، فإن

هـذا النظام المدمج سيشكل جانبا من مبادرة برنامج التغيير الاستراتيجي، وهو ما يفي أن الجدول الزمني للاستعاضة عـن نظـام القـروض والمنح مرتبط بمواعيد تنفيذ برنامج التغيير الاستراتيجي. وتقوم الإدارة العليا للصندوق حاليا باسـتعراض هـذه المواعيد، ومن المنتظر أن تنطلق هذه الأنشطة خلال عام 2002. وستكون التكاليف المتكبدة في هذا الشأن جزءا من برنامج التغيير الاستراتيجي.

19 – وبغـية تمكيـن المسـتخدمين من مواصلة استعمال النظام الحالي للقروض والمنح، فقد تم التعاقد مع الخبير الاستشـاري للتصميم الأصلي للنظام لتولي تعديل البرامج الكمبيوترية وتطويرها وتوثيقها. وسيوفر هذا الخبير "توثيقا تقنيا" كاملا لبرنامج نظام القروض والمنح، والذي سيستخدم لتحويل البيانات إلى النظام الجديد للقروض والمنح.

20 – وتشـمل الأنشـطة المـزمعة تشـكيل فريق تصميم متعدد الاختصاصات لتحديد أساليب الأعمال المتسقة مع العملـيات المعـتزمة لتكنولوجـيا المعلومـات. وخـلال النصف الأول من عام 2002، ستجري الاستفادة من خبرات المؤسسات المالية الأخرى (مثل مصرف التنمية الآسيوي الذي يوفر نظام المعلومات المالية فيه حلقة وصل شبكية مع كـل المشـروعات قـيد التنفيذ). وفي النصف الثاني من عام 2002 سيشهد التصميم المزيد من التطوير لضمان إبقاء المواصـفات الخاصـة المعقدة عند الحدود الدنيا. وإذا ما بدا واضحا أنه سيكون هناك أي تأخير، فإن من الضروري، وبموافقـة الإدارة العلـيا، الشروع في عملية تصميم مفصل لنظام لتكنولوجيا المعلومات يلبي تحديدا المتطلبات المقبلة لنظام القروض والمنح، ويكفل تساوق وحدات الربط مع المؤسسة.